محكم

الوجه الأشعري للمتصوف المغربي أحمد زروق

أيت حمو محمد

باحث مغربي

قسم العلوم الإنسانية والفلسفة

جميع الحقوق محفوظة © 2015

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved © 2015

Mominoun Without Borders

الملخص التنفيذي:

تستهدف هذه الدراسة بيان الوجه الأشعري للمتصوف المغربي أحمد زروق، وتوكيد أصالته وفرادته التي تنجلي في جمعه بين الكلام والفقه والتصوف ضمن عقلانية مرنة في الغرب الإسلامي.

ولا غرو أن يكون التصوف تمثيلاً لنزعة إنسانية تروم نشر التسامح والاعتراف والتعدد، كيف لا، وقد اعتبر ابن عربي وجلال الدين الرومي أنّ الله يوجد في المسجد والوثن والقبة والدير؟ وقد مال أحمد زروق إلى شرح عقيدة الغزالي مبيناً أنّ علم الكلام الأشعري لا يناهض التصوف. غير أنّ الباحث لم يتردد، في معرض هذه الدراسة، في أن يتدخل لكي يضفي على فرقة الاعتزال، المنتقدة من قبيل زروق بقسوة وشدة، صورة مخالفة لهذا الأخير. وبهذا الاعتبار، كان موقف هذا الصوفي الأشعري المغربي من التوحيد والفعل الإنساني واضحاً ومغايراً لكلام الجبرية والقدرية.

إنّ النظر في شروح أحمد زروق لآراء المتكلمين والمتصوفة؛ المتقدمين والمتأخرين، يكشف خصوصية مسارات الفكر في الغرب الإسلامي، ومن هنا تتجلى قيمة هذه الدراسة التي تلقي الضوء على أحد أهم أعلام الفكر الصوفي المغربي.

1 – التصوف والمجتمع المفتوح في الإسلام

يكاد ينعقد الإجماع بين الباحثين المعاصرين على "أنّ التصوف ظاهرة إنسانية عرفتها الأديان، ولكنه يأخذ خصائصه المميزة له من الدين الذي يصدر عنه"[1]. وقد تجنّد فريق من هؤلاء الباحثين للإبانة عن الوجه الإنساني العالمي للتصوف الإسلامي، وهو الوجه الذي يمكن للمسلمين أن يفاخروا به الأمم. ويمكن التمثيل لهؤلاء الباحثين بالفيلسوف الوجودي عبد الرحمن بدوي الذي يرى أنّ التصوف في الإسلام يمتاز "بنزعة إنسانية عالمية منفتحة على سائر الأديان والأجناس. وإذا كان الإسلام في جوهره ديناً منفتحاً على كل الأجناس لا فرق عنده بين مسلم ومسلم يختلفان جنساً أو لغة أو مكاناً أو زماناً، فإنّ الصوفية المسلمين قد وسّعوا من الآفاق التي يستشرف إليها الإسلام، فامتدوا بها إلى الأديان الأخرى"[2]. فالتصوف عامل التسامح والسلام بين البشرية، فقد "كان وحده بين معترك المذاهب تسامحاً صرفاً وسلاماً في كل ما مرّ به من أدوار"[3]. ومن المعروف أنّ المتصوفة في الإسلام قد نأوا عن العصبية الدينية، ولم يلتفتوا إلى العصبية الجنسية، "وقد أخذ المتصوفة هذا الاتجاه عن الإسماعيلية، فإننا لا نجد في التصوف عصبية جنسية، وكان في الإمكان جداً أن ينشأ التصوف ويتطور معتمداً على العصبية الفارسية، ولكنه تنكب هذا السبيل لأنه في جوهره تحرر من كل القيود"[4]. ويمكن أن نستشهد في هذا الصدد بأسماء العديد من المتصوفة، مثل: البسطامي، وابن عربي، وجلال الدين الرومي، وابن الفارض، لنستدل بأقوالهم التي نستحضرها على ما نذهب إليه من القول بالنزعة العالمية في التصوف الإسلامي. ولعل من أشهر هذه الأقوال القصيدة المشهورة لابن عربي "تناوحت الأرواح" التي يقول فيها:

لقد صار قلبي قابلاً كل صورة — فمرعى لغزلان، ودير لرهبان
وبيت لأوثان، وكعبة طائف — وألواح توراة، ومصحف قرآن
أدين بدين الحب أنّى توجهت — ركائبه، فالحب ديني وإيماني

[1]- ناجي حسين جودة، **التصوف عند فلاسفة المغرب: ابن خلدون أنموذجاً**، مركز دراسات فلسفة الدين - بغداد، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1427 هـ - 2006 م، ص 38

[2]- عبد الرحمن بدوي، **تاريخ التصوف الإسلامي: من البداية حتى نهاية القرن الثاني**، الناشر: وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى 1970، الطبعة الثانية 1978، ص 27

[3]- توفيق الطويل، **في تراثنا العربي الإسلامي**، سلسلة عالم الفكر 87 - جمادى الآخرة 1405هـ/مارس (آذار) 1985م، ص 173

[4]- كامل مصطفى الشيبي، **الصلة بين التصوف والتشيع: العناصر الشيعية في التصوف**، الجزء الأول، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة - مراجعة ومزيدة (في جزأين)، بيروت 1982 م، ص 228

ويقول أيضاً:

عقد الخلائق في الإله عقائـــدا وأنا شهدت جميع ما عقـــد

فالشيخ الأكبر ابن عربي يرى الله في المسجد والقبة والدير والوثن، وبذلك اختار القول بـ "وحدة الأديان" صراحة وليس ضمناً.

إنّ المتصوفة في الإسلام لا يضيرهم أن يلتقوا بكل الملل والنحل، وكانوا يعتقدون دائماً بأنّ الأديان كلها تنحل إلى دين واحد، تختلف مظاهره فقط. وهذه النزعة الكليّة هي التي دفعت بمحمد المصباحي في تقديمه لندوة **ابن عربي في أفق ما بعد الحداثة** إلى الاستنجاد بابن عربي الذي يسع صدره الرحب الجميع: "ولا يمكن أن نتكلم عن ابن عربي هنا والآن دون النظر إلى إحدى أوبئة العصر، والتي تحتاج إلى روح أكبرية للتعامل معها. فأينما ولينا وجهنا هذه الأيام نسمع قرع طبول الحرب بين الحضارات، وكأنّ قلب الحضارة لم يعد يسع إلا صورة واحدة للحضارة، هي التي تستحق البقاء دون غيرها. أليس من علامات الساعة أن يطالب الإنسان أن يلبس صورة واحدة طول حياته، وأن يعيش زماناً واحداً لا يبارحه، وأن يتخندق في هويّة غير قابلة للتقلب والتحول؟ إنّ صوت ابن عربي ضروري في خضم هذه الضوضاء الكريهة: فقلب الحضارة، كقلب الإنسان، يسع كل الثقافات، ويقبل كل أوجه الحق، لأنّ ما يوجد هو الحق. صوت ابن عربي ضروري لنا لنتعلم منه كيف ننساب بين التخوم، بين البرزخ، من أجل أن نرى كل الآخرين سواء في قيمتهم بالقياس إلى المطلق"[5]. كما يرى محمد المصباحي أيضاً أنّ التصوف ممثلاً في ابن عربي يشكل فرصة لترسيخ قيم الحوار والاختلاف، مرتئياً أنّ "استلهامنا لفكر الشيخ الأكبر ابن عربي يمكن أن يكون مدخلاً إيجابياً للحوار مع الغرب من أجل تقديم بديل شامل لأزمتنا معه، وأزمته مع ذاته ومع الآخر[...] إنّ مثل هذا الفكر يمنحنا حرية أكبر في قبول الغير، قبول الاختلاف الديني والحضاري...وهذا معناه أنّ الفكر الأكبري كان يؤمن بتكافؤ الثقافات والأديان، لأنها كلها تؤم شيئاً واحداً، هو صون كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض. إنّ تكافؤ الثقافات يجعلها قابلة للتبادل في الدلالة، قابلة للحوار في المضمون...إنّ استعمال العقل أمر ضروري، لكن لا العقل بمعناه المركزي الذي يقود إلى التقوقع على الذات، لا العقل الذي يقود إلى الإقصاء والصراع والحروب، بل العقل المرن، العقل المتحالف مع الخيال، العقل الذي ينصت إلى نبضات القلب،...من يعرف الإسلام ويحدده في صورة واحدة بعينها لا يبرح عنها يسيء إليه ويؤذيه، لأنه أرحب من أن تحيط به صورة واحدة تقيده"[6]. فابن

[5]- محمد المصباحي، تقديم **ندوة ابن عربي في أفق ما بعد الحداثة**، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 107، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، الطبعة الأولى 2003، ص 10

[6]- محمد المصباحي، **نعم ولا: ابن عربي والفكر المنفتح**، منشورات ما بعد الحداثة، الطبعة الأولى 2006، ص ص 60 - 61

عربي حلقة في سلسلة العبقريات العالمية التي تزداد خلوداً وراهنية عبر السنين والقرون، "أعطى الديانة الإسلامية وأفق أفكارها وسعاً عالمياً"[7]. ويمكننا أن "نعلن أمام الفكر الإنساني أجمع تحدي ابتكار الشيخ الأكبر على الرغم من القرون التي تفصلنا لحصيلة ثقافتنا الشرقية والغربية المعاصرة"[8]. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أنّ التصوف يفتح آفاقاً رحبة، وفضاءات واسعة للبشرية جميعاً على المستقبل، ويخترق الأزمنة والأمكنة مطلاً على ما بعد الحداثة، وخاصة مع متصوف في مستوى ابن عربي. "إنّ ابن عربي، شأنه في ذلك شأن أي مفكر جبار ينتمي ضرورة إلى زمانه، ولكنه يبقى ينبوعاً لا ينضب للاستلهام واستكشاف حقائق جديدة، لذلك حقّ لابن عربي أن يسكن مستقبلنا. فبهذه الفلسفة المفتوحة أفسح أمام البشرية إمكانيات وجودية وتأويلية تعني الكثير بالنسبة إلى مستقبل البشرية، أي هو زاد يمكن للبشرية أن تجد فيه مغزى مهما كان الزمان والمكان، مغاز لا تستنفدها الحداثة وما بعدها"[9].

والخلاصة التي يجب أن نخلص إليها، لا تخرج عن رسم المتصوفة في الإسلام لمعالم "المجتمع المفتوح Société ouverte"، وتشييد المجتمع الذي تتسع أرجاؤه للبشرية كلها، "وهكذا يحقق الصوفية المسلمون، وإلى أعلى درجة، ذلك "المجتمع المفتوح" الذي تحدث عنه برجسون في كتابه المشهور: "ينبوعا الأخلاق والدين"، لأنهم منفتحون على كل التجارب الدينية الإنسانية، متعاطفون مع سائر التيارات الروحية، مستشعرون للأخوة الإنسانية الجامعة بين الناس جميعاً على اختلاف الأزمنة والأمكنة"[10].

وقد شئنا في هذه الورقة تناول أحد المتصوفة المغاربة الذين اشتهروا بالوصل بين الكلام والتصوف، وهو المتصوف أحمد زروق الذي سنتلمس لديه بعض معالم الأشعرية المبثوثة في كتاباته المختلفة. ومن نافلة القول أنّ التصوف قد التقى مع علم الكلام الأشعري في مرحلته المتأخرة لعدة أسباب.

2 – أحمد زروق: السني مقابل المعتزلي

لم يترك أحمد زروق فرصة الحديث عن الكلام الإلهي تمرّ دون أن يتعرض في كتاب **شرح عقيدة الغزالي** لتسمية علم الكلام بهذا الاسم. "وهو أصل تسمية هذا الفن بعلم الكلام. وقد قال شيخنا أبو زيد عبد الرحمن المجدولي المعروف بالتونسي، أحد المتصدرين بجامع قروين من مدينة فاس في علم الأصول في

[7]- سعاد الحكيم، تقديم لكتاب **المعجم الصوفي**: الحكمة في حدود الكلمة، دندرة للطباعة والنشر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1401 هـ - 1981 م، ص 16

[8]- المرجع نفسه، ص 26

[9]- مقداد عرفة، "ابن عربي حاضراً ومستقبلاً"، ضمن، **ندوة ابن عربي في أفق ما بعد الحداثة**، سبق ذكره،، ص 21

[10]- عبد الرحمن بدوي، **تاريخ التصوف الإسلامي: من البداية حتى نهاية القرن الثاني**، سبق ذكره، ص 30

عصره، وعنه أخذ أكثر أهلها في وقته: سمعت شيخنا أبا عبد الله الآبي ـ رحمه الله ـ يقول: أكثر ضلالات المعتزلة أو عمدتها ثلاث: الكلام والكسب والرؤية. قلت بحسب هذا فيتعين على المبتدئ أن يفر من التوسع في الكلام في هذه الثلاث خوف الزلل، فذلك بعد إثبات ما يجب فيه بوجه واضح"[11]. وهو ما يكشف لنا بوضوح عن الاختيارات التي ارتضاها في علم الكلام وموقفه منه. هذا الموقف الذي يزداد بياناً ووضوحاً في شرحه لقول الغزالي: **"وليس الطريق في تقويته وإثباته أن يعلم صنعة الجدل والكلام"**، بالاعتراف بمنفعته في الردود على أهل البدع، وعدم نكران مضرته في مواطن أخرى، قائلاً: "لأنه انتقال من حقيقة إلى صناعة، ومن سكون إلى تشويش، ومن سلامة إلى شبهة. فهو ضرر كله على أهل البدايات، وإن كان علماً يحتاج إليه في الرد على أهل الغواية. نعم لا بدّ من معرفة الأصول والقواعد التي يدور عليها الكلام فيه في حق من له قوة على النظر والاستدلال، وإلا ضلّ وأضلّ. ويسأل العامي عما يحتاج إليه منه، فهو إذاً ضروري بوجه، مضر بآخر، وعلى ذلك مشى المؤلف في الاقتصاد وغيره"[12].

وحتى تكتمل معالم اللوحة التي نريد رسمها لأحمد زروق باعتباره مستأنفاً لمشروع الغزالي في الغرب الإسلامي، ومستخدماً للغة نارية في ذمّه للمعتزلة ـ رغم أنهم أعظم فرقة كلامية على الإطلاق ـ نرى ضرورة التعرض لموقفه من النظر العقلي، وبعض رواده، كالمعتزلة تمثيلاً، لا حصراً، حيث يبدو في كتاباته من كبار المناهضين والمنتقدين للمعتزلة، كما يتجلى ذلك في مواضع جمّة من مؤلفاته. ويمكن أن نورد هنا موقفه من المعتزلة عندما عقد فصلًا "في استئذانهم على من أتوه بالتسبيح"، ومحاولة استبدال عبارة "السلام عليكم" باعتبارها سنّة ثابتة، في الاستئذان بالدخول بعبارة "سبحان الله" باعتبارها بدعة صريحة. حيث يقول: "وقد سمعت بعضهم يقول: ذكر الزمخشري فيه حديثاً، وهذه نتيجة الجهل من وجوه:[...] **الثاني:** استنادهم لمعتزلي في الأصول، زيدي في الفروع، غير إمام في الحديث في مسألة فيها حكم ثابت مسلم متداول فهو إعانة على أنفسهم. **الثالث:** اغترارهم باعتبار الأئمة لكتابه، وذلك من عدم علمهم بالوجه الذي اعتبروه منه، وهو قيامه على علوم البلاغة والتصرف بها على أحسن الوجوه، وقد أقرّ هو بعدم قيامه على غير ذلك في مقاماته، وعابه عليه آخرون، ورأوه فضيحة في الدين من ثلاثة أوجه: **أحدها:** أنه اطراح لسني بمعتزلي، بأخذ كتابه وترك كتاب السنّي كابن عطية، والواقدي ونحوهما، وتلك مصيبة عظيمة، والعياذ بالله. **الثاني:** أنه ثناء على معتزلي وإكرام له، وقد قال عليه الصلاة والسلام: "لا تقولوا للمنافق سيداً، فإنه إن يكُ سيداً فقد أسخطتم ربكم عز وجل"، كذا ذكره ابن أبي جمرة في هذا المحل. **الثالث**: أنه يصير شواشاً لمعتزلي، وربما وقع في بعض مهاويه

[11]- أحمد زروق، **شرح عقيدة الغزالي**، علق عليه ووضع حواشيه السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة 2006م – 1427 هـ، ص 120

[12]- المرجع نفسه، ص 211

بنظر كتابه، أو وقع غيره بسببه. انظر ابن أبي جمرة في حديث البيعة أول الكتاب"[13]. وهكذا تتبدى لنا أشعرية أحمد زروق التي تجعل من الاستناد على المعتزلة في مسألة من المسائل دليلاً كافياً على فسادها وبطلانها. وكأنه لا يعرف الحق بالحق، وإنما بالرجال. فهو يربأ الاعتماد على المعتزلة الذين يذمهم ويشبههم بالمنافقين، ويرى ضرورة الإعراض والاستعاضة عن كتبهم بكتب المتسننين، لأنّ النظر في كتب المعتزلة لا يخلو من استدراج ووقوع في فضائحهم. وهكذا ينفر منهم وينفر، ناسياً أنه لولا المعتزلة لما كان الأشاعرة الذين هم ردة فعل عليهم فقط، ومتناسياً أنّ المعتزلة أبدع من الأشاعرة في الجليل والدقيق. كما عقد أحمد زروق فصلاً آخر "في تتبع المشكلات والاستظهار بالكلام فيها من العوام وغيرهم وتعليمهم علوم التوحيد ودقائق التصوف"، مرتئياً أنّ دقائق العلوم بمختلف أنواعها قد تؤدي بالعامة إلى الهلاك، ويكون ضررها عليها كبيراً وكثيراً. "ومن وجوه الضرر في ذلك سبعة أشياء: أحدها: إنّ حقائق التوحيد ودقائقه تدهش الضعيف فتوقعه في الحيرة والشغب، الثاني: أنّ ذلك ربما أثار له شبهة لاتساع الأمر عليه، وزلزل اعتقاده بما يدخله من الاضطراب، الثالث: ربما كان بصورة شبهة أو فرض لها فتثبت في نفسه، ولا يمكن رفعها بعد، وهو أحد الوجوه الذي هجر ابن حنبل المحاسبي لأجله لمّا ألف كتاباً في الرد على المعتزلة[...]"[14]. وهكذا يحذر أحمد زروق من الكلام في دقائق الكلام مع العامة، وإيقاعهم في الريبة والشك والارتباك، فينعكس ذلك سلباً على عقيدتهم وإيمانهم المبني على التقليد والإتباع منذ نعومة أظفارهم. بل إنه، وهو المتصوف الذي لا يعتد كثيراً بأهل الظاهر ولا يعول عليهم، يدعو إلى التأسي والاعتبار بخصم المعتزلة الأكبر أحمد بن حنبل الذي لا يكتفي فقط بالنظر بعين عدم الرضى إلى المعتزلة، بل وكذلك إلى الردود عليهم ونقض مقالاتهم. كما حدث له مع المحاسبي الذي أعرض عنه معاتباً إياه على ردوده عليهم، لما قد يترتب عن تلك الردود من عواقب الوقوع في شركهم سواء من طرف الرادّ عليهم أو القارئ لردوده. وقد تحدث أحمد زروق أيضاً "في التجاسر على المراتب بادعائها لنفسه ومرّة لغيره ومرّة فيما لا يصلح الدخول في"، "مثل الكلام في مسألة الروح، والنفس، والعقل، والقلب من حيث حقائقها وتحقيق الحق فيها، وهل هي شيء واحد أو متعدد، وهو أمر بعيد عن إدراك التحقيق من طريق القياس والنظر، وإنما طريقه الخبر ولا خبر. قال تعالى: "ما أشهدتم خلق السماوات والأرض ولا خلق أنفسهم وما كنت متخذ المضلين عضداً". قيل: إنّ هذه الآية تردّ على أربع طوائف على الترتيب: المنجمين، والطبائعيين، والمشرحين، والفلاسفة المضلين، وكنت مع بعض من له ذوق في ذلك، فأردنا الكلام فيه على الوجه الذي تكلم به صاحب النفع والتسوية وغيره، فسمعنا بعض الصالحين ينكت علينا بقوله تعالى: "ستكتب شهادتهم ويسألون"، فكففنا ولم نتكلم في ذلك بعد. وإذا كان سيد المرسلين الذي أوتي علم الأولين والآخرين لم يتكلم في

[13]- أحمد زروق، **عدة المريد الصادق: من أسباب المقت في بيان الطريق القصد وذكر حوادث الوقت**، ضبطه وصححه وعلق عليه عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى2007 م – 1428 م، ص ص 67 - 68

[14]- المصدر نفسه، ص ص 162 - 163

ذلك فكيف يتكلم فيه غيره، لا من طريق الحقيقة ولا من طريق الأدب؟ بل جاء في الخبر أنّ اليهود قالوا: نسأله عن الروح، فإن أتى فيها بشيء فليس بنبي، وقال بعضهم لبعض: لا تفعلوا فلعله يأتي بشيء تكرهونه، ثم سألوه، فأنزل الله تعالى: "قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً"، فاشتد ذلك عليهم. قوله: "من أمر ربي" أي ليس للقياس ولا للنظر فيها محل، بل هي من شأن الربوبية لا ما يقوله بعض الناس، وأنّ عالم الأمر وراء العوالم وذكر أموراً والله أعلم بها. وقد سمعت شيخنا أبا عبد الله القوري ـ رحمه الله ـ غير مرّة يقول: اختلف في حقيقة الروح على سبعمائة قول، وذلك دليل البعد عن العلم بحقيقتها، والله أعلم، لأنّ الحقيقة المعلومة لا يتناولها الخلاف لبيان أمرها، والبعيدة عن الإدراك يختلف فيها على قدر بعدها لاتساع محتملاتها أو وجوهها"[15]. فهذه القضايا الإلهية يصعب البرهنة عليها بالنظر والاستدلال والأقيسة المنطقية التي يزعم أهل النظر من المعتزلة والفلاسفة وغيرهم سلوكها، لأنها قضايا ميتافيزيقية يختلف فيها النظار، ولا يصلون فيها إلى القول البرهاني الحاسم. ويستشهد أحمد زروق في هذا الصدد بالنقل والخبر، معتبراً أنّ الاختلاف والتعدد في المسألة الواحدة دليل على عدم الظفر بالمراد منها. فهو لا يرى في العلوم العقلية الجدالية والسجالية غير البدع الضالة. كما هو لائح من الفصل الذي يدور فيه الكلام "في متشابه الأمور بين البدعة وغيرها"، يورد فيه: "فمن ذلك في باب العلم الاشتغال بعلم المنطق والجدل وعلم الكلام والفلسفة ونحوها. فقد ذهب جماعة من الأئمة إلى منع الاشتغال به ورأوه ضلالاً، وذهب جماعة إلى تقديمه والاهتمام به ورأوه كمالاً، وقوم فصلوا فيه، وقوم توقفوا، وقوم جعلوه من حيز المهملات. ومذهب السلف وجمهور أصحاب المذاهب على تجنبه

---

[15]- المصدر نفسه، ص ص 163 - 164. وتذكرنا بعض العبارات السجالية الواردة في هذا النص، من قبيل: «[...] وإذا كان سيد المرسلين الذي أوتي علم الأولين والآخرين لم يتكلم في ذلك فكيف يتكلم فيه غيره»، ببعض الاعتراضات السجالية المناوئة لعلم الكلام التي أوردها الأشعري على لسان الحنابلة، من قبيل: «إنّ طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم، وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين، ومالوا إلى التخفيف والتقليد، وطعنوا على من فتش عن أصول الدين، ونسبوه إلى الضلال، وزعموا أنّ الكلام في الحركة والسكون، والجسم والعرض، والألوان والأكوان، والجزء، والطفرة، وصفات الباري - عز وجلّ- بدعة وضلالة. وقالوا: لو كان هدى ورشاداً، لتكلم فيه النبي(ص) وخلفاؤه، وأصحابه ... (قالوا)، ولأنه ليس يخلو ذلك من وجهين: إما أن يكونوا علموه فسكتوا عنه، أو لم يعلموه، بل جهلوه. فإن كانوا علموه، ولم يتكلموا فيه، وسعنا أيضاً نحن السكوت عنه، كما وسعهم السكوت عنه. ووسعنا ترك الخوض فيه، كما وسعهم ترك الخوض فيه. ولأنه لو كان من الدين ما وسعهم السكوت عنه، وإن كانوا لم يعلموه، وسعنا جهله، كما وسع أولئك جهله، لأنه لو كان من الدين لم يجهلوه. فعلى كلا الوجهين: الكلام فيه بدعة، والخوض فيه ضلالة». أبو الحسن الأشعري، **رسالة استحسان الخوض في علم الكلام**، أوردها عبد الرحمن بدوي في كتابه: **مذاهب الإسلاميين**، ج1، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، آذار (مارس) 1983، ص ص 15- 16. وانظر كذلك: عبد الجبار (القاضي)، البلخي (أبو القاسم) والجشمي (الحاكم)، **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، تحقيق المرحوم فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، 1393 ـ 1974، ص ص 184- 185

وقد كان جواب الأشعري على الاعتراضات السابقة بالقول: «أحدها قلب السؤال عليهم بأن يقال: النبي (ص) لم يقل أيضاً: «إنه من بحث عن ذلك، وتكلم فيه، فاجعلوه مبتدعاً ضالاً»، فقد لزمكم أن تكونوا مبتدعة ضلالاً إذ تكلمتم في شيء لم يتكلم فيه النبي (ص)، وضللتم من لم يضلله النبي (ص). (الجواب الثاني) أن يقال لهم: إن النبي (ص) لم يجهل شيئاً مما ذكرتموه من الكلام في الجسم، والعرض، والحركة، والسكون، والجزء، والطفرة، وإن لم يتكلم في كل واحد من ذلك كلاماً معيناً، وكذلك الفقهاء والعلماء من الصحابة، غير أنّ هذه الأشياء التي ذكرتموها معينة أصولها، موجودة في القرآن والسنة، جملة غير مفصلة: ... (الجواب الثالث) أنّ هذه المسائل التي سألوا عنها، قد علمها رسول الله (ص)، ولم يجهل منها شيئاً مفصلاً. غير أنها لم تحدث في أيامه معينة فيتكلم فيها أو لا يتكلم فيها، وإن كانت أصولها موجودة في القرآن والسنة. وما حدث من شيء فيما له تعلق بالدين من جهة الشريعة، فقد تكلموا فيه، وبحثوا عنه، وناظروا فيه، وجادلوا وحاجوا... ثم يقال (لهم): النبي (ص) لم يصح عنه حديث في أن القرآن غير مخلوق، أو هو مخلوق. فلم قلتم إنه غير مخلوق؟ فإن قالوا: قاله بعض الصحابة وبعض التابعين، قيل لهم: يلزم الصحابي والتابعي مثل ما يلزمكم، من أن يكون مبتدعاً ضالاً إذ قال ما لم يقله الرسول (ص). فإن قال قائل: [...]». أبو الحسن الأشعري، **رسالة استحسان الخوض في علم الكلام**، سبق ذكره، من الصفحة: 16 إلى الصفحة: 24

وقارن كلام أحمد زروق في مسالة الروح بكلام محيي الدين بن عربي في مسالة النفس محيي الدين بن عربي، **فصوص الحكم**، جزءان في مجلد واحد، والتعليقات عليه بقلم أبي العلا عفيفي، دكتوراه في الفلسفة من جامعة كمبردج، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص 125

وذمّه، فقد اتفق مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف وسفيان الثوري في جماعة من العلماء على تحريم الكلام في علم الكلام، ولم يتكلم السلف في الاسم والمسمى، ولا في التلاوة والمتلو، ولا في الصفة والموصوف، ولا في مشكلات الآيات والأحاديث إلا من حيث إخراجها عن ظاهرها المحال فقط.[...] وقال جماعة من السلف بل جملتهم بكراهة رواية الأحاديث المشكلة، وممن روي عنه ذلك مالك، وعاب الشيوخ على الشيخ أبي بكر بن فورك كلامه في الأحاديث المشكلة التي لم تصح والاشتغال بتأويلها، وقالوا: كان يكفيه تضعيف أصلها ولا ينبغي أن يتكلم منها إلا على ما صح لوجود الاضطرار إليه، وله نية صالحة فيه، فجزاه الله وجزاهم خيراً. وقال الشافعي رحمه الله: "إذا سمعت الرجل يقول الاسم هو المسمى أو غيره فاشهد أنه من الكلام ولا دين له". وقال الإمام أحمد بن حنبل: "لا يفلح صاحب علم الكلام أبداً ولا يرى أحد ينظر في علم الكلام إلا وفي قلبه مرض". وقال أيضاً: "علماء الكلام زنادقة". وقال أبو يوسف: "من طلب العلم بالكلام تزندق". وقال الشافعي رحمه الله: "قد اطلعت من علم الكلام على شيء ما ظننته قط ولا أن يبتلى العبد بكل شيء نهى الله عنه ما عدا الشرك خير له من أن ينظر في الكلام". قال القاضي أبو الفضل عياض رحمه الله: حدثنا الثقة أنّ الإمام أبا بكر الشاشي ـ رحمه الله ـ كان يعيب على أهل الكلام كثرة خوضهم فيه تعالى وفي ذكر صفاته إجلالاً لاسمه سبحانه ويقولون: هؤلاء يتمندلون بالله عز وجل. وقال الخطابي رحمه الله: "وكان بعض من أدركنا من مشايخنا قلما يذكر الله إلا فيما يتصل بطاعة". وكان يقول للإنسان: جزيت خيراً وقلما يقول جزاك الله خيراً إعظاماً لاسمه تعالى أن يمتهن في غير قربة. قال بعض المشايخ: ومن تكلم في علم الكلام من الأئمة فإنما قصد لدفع ما أحدثه أهل الأهواء من الشبه والتخيلات التي لا يمكن ردها إلا بالكلام فيه لابتنائها عليه. قال: واختلف العلماء هل لا يرد الباطل إلا بالحق أو يرد بكل ما أمكن رده به، فمن منع من علم الكلام قال بالأول، ومن أجاز قال بالثاني"[16]. وهكذا يجمل أحمد زروق الآراء في هذه العلوم العقلية بين من يستحسنها أو يستهجنها، وبين من يذمها أو يقبلها، وبين من يرى فيها ضلالاً أو يرى فيها كمالاً. جانحاً إلى رأي السلف المتشدد الذي يرى ذمها وضرورة تجنبها والإعراض عن الاشتغال بها، إن لم نقل النهي عنها وتحريمها، وخاصة علم الكلام المنشغل بذاته وصفاته وأسمائه سبحانه. **وكأني بأحمد زروق يفضل شين الشرك على كاف الكلام** في عدائه لعلم الكلام. فهو يظلم المعتزلة كثيراً عندما يدمغ هذه الفرقة المبدعة بعدم العقل والإساءة إلى النقل واستبدال الحق بالباطل، لا لشيء إلا لأنها لم تقرّ بالكرامات والمكاشفات، وغيرها من المفاهيم والمعاني التي لها وزنها وجلالها في مبحث التصوف. فالمعتزلة فرقة عقلانية صارمة تشمخ بأنوفها عن التصوف. وهذا بين من قول أحمد زروق: "اعلم أنّ طائفة ممن عدموا العقل وخالفوا النقل عدلوا عن الحق وصدوا من عمدوا إلى هذا الباب، فسدوا وقالوا بإبطال كرامات الأولياء مكاشفات الأصفياء كالمعتزلة باعتزالهم، ومن وافقهم على ضلالهم. وقالوا: لا تكون

[16]- أحمد زروق، **عدة المريد الصادق: من أسباب المقت في بيان الطريق القصد وذكر حوادث الوقت**، سبق ذكره، ص ص 190 - 191

هذه الكرامات والمعجزات التي للأنبياء من ادعاء سواهم، فهو محال ويكذبهم فيما أنكره وجحد العقل والنقل. أمّا العقل فمن وجهين: أحدهما أن لا معنى الكرامة إلا ما يكشفه الله لعبده ويطلعه عليه من حقائق الأنبياء، وهذا من مقدور الله تعالى داخل تحت مشيئته، فيجب وصف الله به، وبالقدرة على إيجاده، فكيف يستحيل وجوده مع قدرة الله عليه.[...] وهو في حق النبي معجزة، وفي حق الولي كرامة.[...] وأمّا الثاني من العقل فهو من عجائب ما يراه من النائم من عجائب الهدايا الصادقة والمكاشفات الخارقة، وذلك يشاهد بروحه الملكوتيات الغيبيات، ثم يظهر صدق ذلك في اليقظة. ولا معنى الرياء إلا ركود الحواس وخمودها وخنوسها عن الإحساس وعدم اشتغالها بالمحسوسات[...] فإذا ضعفت القوى النفسانية الجثمانية قويت القوى الروحانية النورانية، فتصفو الروح وتنصرف بالرياضات، فتشاهد في اليقظة ما تشاهده أنت في يومك عند خمود إحساسك. وكم من مستيقظ لا يبصر ما يحاديه ولا يسمع من يناديه، وتراهم ينظرون إليك وهم لا يبصرون"[17].

وتبعا لما سبق أن أوردناه من **الاختيارات الذاتية** التي اختارها وارتضاها أحمد زروق في الفقه والتصوف والاعتزال والتنبيه إلى ما لا يتفق مع هواه الصوفي، وهي الاختيارات التي أساء فيها إلى العقل والمعتزلة والفلسفة، يمكن القول إنّ الغزالي الذي طالما لعبت كتاباته دور التزكية والتعزيز هو الملهم الأكبر له في ما ذهب إليه، وخاصة كتاباته الإحيائية والإصلاحية التي هي الكنز الأعظم في بابها. كيف لا، وثمرتها الظفر بالمراد؟

3 – أحمد زروق: واضع الحدود للعقل

لقد سار أحمد زروق على خطى المتكلمين الأشاعرة في وضع الحدود للعقل، ولجمه في مبحث الإلهيات، وتدقيقاً في الإحاطة بالذات الإلهية التي تنبو عن الأفهام البشرية القاصرة والمدارك العقلية المحدودة. "وقد قال بعض الحكماء لمن أراد أن يتعلم من حكمته: اعلم أنّ العقل يطلب إدراك الأشياء من حيث صورها، والحس يطلب إدراك الأشياء من حيث الإحاطة بها، والله تعالى ليس بذي علة فيدركه العقل، ولا بذي صورة فيدركه الوهم، ولا في جهة فيدركه الحس"[18]. فالوحدانية تند عن خبط العقل وأوهامه، لأنها لا تنتمي إلى العالم الحسي، وإنما تنتمي إلى العالم الميتافيزيقي الذي هو طور يفوق طور العقل. "وقال غيره من مشايخنا: ما توهمتموه بأوهامكم وأدركتموه بعقولكم، فهو محدث مثلكم"[19]. فكل محاولة للإحاطة بمعنى الربوبية تتنافى مع الربوبية

[17]- أحمد زروق، **كتاب النصائح**، (فوائد ضرورية في عقائد الإيمان القلبية والمقامات والأحوال الروحية)، تحقيق السيد يوسف أحمد، المجلد الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص ص 388 - 389 - 390

[18]- أحمد زروق، **شرح عقيدة الغزالي**، سبق ذكره، ص 41

[19]- المرجع نفسه، ص 46

التي لا يمكن حدّها أو تقييدها أو حصرها والإمساك بها. "وقد قال الإمام أبو المعالي رحمه الله: من اطمأن فكره إلى موجود انتهى إليه، فهو مشبه، وهو مذهب الحشوية. ومن اطمأن فكره إلى النفي المحض فهو معطل، وهو مذهب الدهرية. ومن اطمأن فكره إلى موجود عجز عن إدراك حقيقته فهو موحد. وقيل ليحيى بن معاذ الرازي ـ رحمه الله ـ أخبرنا عن الله فقال: إله واحد. فقيل: وكيف هو؟ قال: ملك قادر. فقيل: وأين هو؟ فقال: بالمرصاد. فقال السائل: لم أسألك عن هذا. قال: ما كان غير هذا كان صفة المخلوق، فأمّا صفة الخالق فما أخبرتك عنه"[20]. وقد التجأ علماء الكلام إلى التأويل للتنزيه ونفي التشبيه عن الذات الإلهية في الكثير من القضايا، ولا سيما عندما تتضاد الظواهر النقلية مع الأدلة العقلية. "وقد قال الشيخ أبو بكر بن فورك ـ رحمه الله ـ: إذا تعارضت الأدلة العقلية مع الظواهر النقلية، فإن صدقناهما لزم الجمع بين النقيضين، وإن كذبناهما لزم رفعهما. وإن صدقنا الظواهر النقلية وكذّبنا الأدلة العقلية لزم الطعن في الظواهر النقلية، لأنّ الأدلة العقلية أصول الظواهر النقلية وتصديق الفرع مع تكذيب أصله يقضي إلى تكذيبهما معاً. فلم يبقَ إلا أن نقول بالأدلة العقلية، وتأويل الظواهر النقلية أو تفويض أمرهما إلى الله تعالى. ولأهل السنّة قولان: فعلى القول الأول بالتأويل إن وجدنا لهما محلاً يسوغه العقل حملناهما عليه، وإلا فوضنا أمرهما إلى الله تعالى. قال: وهذا القانون في هذا الباب، وبالله التوفيق، وهذا جائز في كل ما جاء من المشكلات كاليد والقدم والعين والنزول، ونحو ذلك. قال السهروردي عن الصوفية: وأجمعوا في كل ما كان من هذا المعنى أن يقولوا فيه ما قال مالك في الاستواء"[21]. وقد تكون طريقة السلف أجدى عند أحمد زروق في بعض المواطن، وأكثر اطمئناناً في بعض المكامن. وبعبارته الحرفية: "ولا يضرنا الجهل بالتفصيل، كما لا يضرنا الجهل بألوان الأنبياء وأنسابهم مع العلم بوجودهم وإرسالهم"[22]. فمبحث التوحيد من المباحث الجليلة التي تتعلق بتنزيه الله وعظمته ووحدانيته وصفاته. "لا يبلغ كنه صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المتفكرون. يعتبر المتفكرون بآياته ولا يتفكرون في ماهية ذاته. بل إثبات وتنزيه، هو الغني بذاته عن أن يحتاج إلى الإجلال"[23]. وبعبارة أخرى لأحمد زروق: "ما تصور في الأوهام فهو خلافه"[24]. فمعرفة الله ضرورية، "وقد قال بعض العلماء ـ رحمه الله تعالى ـ: اعلم أنّ الباري ـ سبحانه ـ يعلم ضرورة بالقهر الذي يجده كل عاقل من نفسه"[25]. ولكن تستحيل الإحاطة به. "فالقلوب تعرفه، والعقول لا

[20]- المرجع نفسه، ص ص 48 - 49
[21]- المرجع نفسه، ص ص 52 - 53
[22]- المرجع نفسه، ص 54
[23]- المرجع نفسه، ص 73
[24]- المرجع نفسه، ص 74
[25]- المرجع نفسه، ص 77

تدركه"[26]. ولذلك، جانبت المعتزلة ـ حسب زعمه ـ الصواب ونأت عن الحق في اقتصارها على مجرد العقل في قضايا يخيب فيها ظن العقلاء. "وحكمت المعتزلة العقل بناء على التحسين والتقبيح، وهو باطل لأنّ قضايا الأحكام لا تهدى لها العقول من حيث ذاتها لجوازها، والكلام معهم مستوفى في كتب أصول الدين وأصول الفقه. فانظره. وقد قال بعض الأئمة: إنما جعل العقل آلة للعبودية لا للإشراف على الربوبية"[27]. فسواء تعلق الأمر باختيارات المعتزلة أو باختيارات الفلاسفة الذين طالما التقوا ـ قليلاً أو كثيراً ـ مع المعتزلة، فإنّ أحمد زروق يحكم على اختياراتهم كلها بالفساد، كما هو لائح من موقفهم من بعثة الرسل، عندما يقول: "وقد أنكر قوم من الفلاسفة بعثة الرسل وأوجبها المعتزلة، وكل باطل للجواز العقلي، والتحقق بالإعجاز. وقد ردّ الله على الفريقين بقوله الكريم: **"لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم"**[آل عمران: 164]. فردّ الفلاسفة بذكر البعث، وردّ المعتزلة بذكر المنة، إذ لا تكون ممن وجب عليه. إنما تكون بما له تركه، ثم فعله تفضلاً. وشروط المعجزة مسطرة في كل كتاب فلا نطول بها. نعم تخرق العادة للملك والنبي والرسول والشيطان والساحر"[28].

ويأبى أحمد زروق إلا أن يخوض في مسألة إيمان المقلد، وأول الواجبات على المكلف. حيث يقول في شروحه إنّ "ظاهر كلام المؤلف أنّ التقليد كافٍ في العقائد الدينية. وبه قال جماعة من الأئمة، واحتجوا بقبوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إسلام أجلاف العرب ونحوهم. ولأنه كما يكفر المقلد في كفره، يصح إيمان الطائفة بالإجماع على قولها. وقال قوم بوجوب النظر، وأنه أول الواجبات وادعوا الإجماع على ذلك، ولا خلاف بين الفريقين في أنه أكمل. وقال ابن أبي حمزة: نقل التاجي عن شيخه السمناني أنّ القول بأنّ أول الواجبات النظر والاستدلال، مسألة من الاعتزال تعنت في المذهب على من اعتقدها. قال ابن السبكي: اختلف في التقليد في أصول الدين. وقيل: النظر فيه حرام. وعند الأشعري لا يصح إيمان المقلد. وقال القشيري مكذوب عليه، والتحقيق إن كان أخذ بقول الغير بغير حجة مع احتمال شك أو وهم، فلا يكفي. وإن كان جزماً فيكفي"[29]. بل ويردف في خاتمة كتابه: "قال ابن رشيد لا يلزم النظر على طريق المتكلمين إجماعاً، بل بأي وجه حصل كفى. قال: ولا يعتقد هذا إلا جاهل، لأنه لم يكن من شأن السلف، فيكتفي بدلالة وجود المخلوقات وحدوثها على وجود

[26]- المرجع نفسه، ص 82
[27]- المرجع نفسه، ص 151
[28]- المرجع نفسه، ص 153
[29]- المرجع نفسه، ص ص 203 - 204

خالقها[...] وقال الشيخ ابن عرفة ظاهر قول ابن الرشيد في نوازله أنه بالدليل التفصيلي مندوب إليه لا واجب"[30].

4 – أحمد زروق: المتكلم الأشعري

إنّ الكلام الأشعري بحر زاخر لا ساحل له، بدأ المشارقة في وضعه وتعديله[31]، وانتظم المغاربة في شرحه وتطويره، كالمكلاتي وابن خلدون والسنوسي وأحمد زروق، وغيرهم من القمم الأشعرية التي ظلت تتلألأ في سماء الغرب الإسلامي بلمعانها الذي لا تزيده السنون إلا بريقاً، والتي سلكت جميعها مسلك التأييد والتقوية والعضد والنصرة. وهذا ما نود التمثيل له في هذا المكان، بانتقائنا لأحمد زروق الذي عمل على **شرح عقيدة الغزالي**، حسب عنوان أحد أهم كتبه الشارحة. فهو الشارح الأعظم لكبار المتكلمين الأشاعرة والمتصوفة السنّة، كالغزالي والشاذلي وابن عطاء الله، إلخ. وحتى لا يكون كلامنا فضفاضاً، ويبقى حديثنا عائماً، فإننا سنختار موقف أحمد زروق من بعض القضايا التي تتعلق بمسائل التوحيد ومشكلة الفعل الإنساني، لنرى كيفية تناوله لها في ثنايا شروحه على الغزالي.

أ ـ قضية الربوبية

يقول أحمد زروق في شروحه على الغزالي، وتدقيقاً في تفسيره لعبارة **"الفعّال لما يريد"**: "يعني المتصرف بلا حجر، ولا تردد ولا توقف على أسبابه ولا إعانة ولا استعانة، ولا عجز ولا قصور، إذا أراد شيئاً كونه، هذا ما شهدت بذاته العقول، ودلت عليه قضايا الشرع المنقول، والله سبحانه فاعل مختار ومدبر كل الأمور. وبرهان ذلك أنّ العالم متغير، وكل متغير حادث، والحادث لا يستغني في وجوده عن سبب يحدثه، وموجد المركب موجد أجزائه وأحكامه، وإلا فليس له، فهو الفاعل له والفاعل فيه، لأنه الموجد له ولأحكامه، وذلك شاهد بغنى الموجد، وافتقار المحدث إليه، ثم ذلك يقتضي فعله تعالى باختيار ضرورة، إذ لو لم يكن

---

[30]- المرجع نفسه، ص ص 205 - 206

[31]- يمتلأ كتاب **شرح عقيدة الغزالي**، لأحمد زروق باختيارات أقطاب الأشاعرة، الذين يستشهد بهم، مثل: الشيخ أبو إسحاق الإسفراييني(ص 22). والإمام القشيري(ص 46 - 188 - 204). والشيخ أبو الحسن الأشعري(ص47- 78 - 204). والإمام أبو المعالي(ص48- 76- 167- 169). والشيخ أبو بكر بن فورك(ص52). والآمدي(ص76). والقاضي (ص 76 - 177 - 198). والإمام الفخر (ص 106). والمقترح (ص 107 - 124). وابن ماجة (ص171). والشيخ تقي الدين السبكي (ص173). والمزني (ص 173). والشيخ ناصر الدين (ص177). والعراقي (ص179 - 197). والنووي (ص193). وأبو زرعة (ص199). وأبو القاسم الحكيم (ص 199). والأصمعي (ص 205). والزمخشري (ص 211). وابن عطية (ص 211). ومالك (ص54). والشبلي (ص55). والشافعي (ص57). وأبو حنيفة(ص57). وابن عطاء الله (ص 58 - 63 - 143 - 213). وابن أبي زيد (ص60 - 180 - 193). والجنيد (ص62). والحسين الحلاج (ص73). والأستاذ أبو القاسم القشيري (110 - 116). الشيخ أبو الحسن[الشاذلي] (113 - 213 - 216 - 220). والشيخ أبو علي ناصر الدين المشدالي (ص 127). والشيخ أبو مدين (ص 145). وشيخنا أبو زيد عبد الرحمن المجدولي المعروف بالتونسي (ص 120). وشيخنا الغوري (ص166 -- 181-- 198). وابن عبد البر (ص167). والشيخ أبي عبد الله الميزميري (ص185). والشيخ أبي عبد الله الرحمي (ص186). والشيخ أبي العباس المرسي (ص186).

مختاراً لجاز عجزه، وذلك باطل"[32]. ويميز بين صفات النفس التي حصرها في ست: "الوجود، والوحدانية، والقدم، والبقاء، وأنه قائم بنفسه، وأنه مخالف للحوادث"[33]. وصفات المعاني التي حصرها في سبع: "الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام والصفة المعنوية ما أتى بصيغة هذه للذات الكريمة"[34].

أما غاية المرام من قول الغزالي: **"وأنه ليس بجوهر، ولا تحله الجواهر، ولا بعرض، ولا تحله الأعراض"**، فهو الذي يشرحه أحمد زروق بقوله: "يعني لأنّ ذلك يقضي بالحدوث، وهو باطل لأنّ الجوهر هو المتحيز القابل للأعراض والتركيب، وبه تفضل الأجسام بعضها بعضاً في الكبر والصغر، فهو متناه مفتقر، وذلك دليل حدوثه. والرب قديم لا يتصف بما يدل على حدوثه، وليس بجوهر، ولا تحله الجواهر لأنها حوادث، ولا يصح اتصاف القديم بالحادث ولا بحلوله فيه للزوم وصف الحدوث له، فيكون حادثاً مثله. ولا بعرض لأنّ العرض حادث لطروئه على محله وانتفائه بعد وجوده، إذ العرض هو المعنى القائم بالجوهر. وقد قالوا لا يبقى زمانان ولا الزمان الفرد، وربنا قديم باق، فليس بعرض، ولا تحله الأعراض لأنها حوادث لما تقدم في الجواهر. وقد حصد المتكلمون العالم في الجوهر والعرض، والعالم عندهم عبارة عن كل موجود سوى الله تعالى وصفاته ذاته. وقالوا في برهان الحصر: إنّ الزائد إن كان صفة فهو العرض، وإن كان موصوفاً فهو الجوهر، ولا يصح كونه صفة موصوفاً، لاستحالة اجتماع الضدين، ولا خلياً عنهما لاستحالة عرو المحل، فثبت الحصر"[35].

والمقصود من قول الغزالي: **"بل لا يماثل موجوداً، أو لا يماثله موجود"**، فهو الذي يفسره أحمد زروق بقوله: "يعني في ذاته ولا في صفاته ولا في أسمائه [...] وقد قيل: إنّ المثلين كل موجودين مشتركان فيما يجب ويجوز ويستحيل. ولو كان الإله يشبه خلقه لعجز كعجزهم، ولو أشبهوه لكانوا آلهة مثله قادرين كاقتداره، وذلك مردود بدلالة التمانع المشار إليها بقوله: **"لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا"**. وبيان ذلك أنّه لو قدرنا إلهين، وقدرنا أنهما قديمان حيان عالمان مريدان قادران مختلفا المراد، يريد هذا أن يفعل سكوناً ويريد الآخر أن يفعل حركة، واتحاد المحل واتحاد الزمان، وأنّ المحل لا يعرف، وأنّ الضدين لا يجتمعان، واستحالة عجز القديم، فإن صح من المثل صح من مثله. وأنّ الجائز كالواقع، وأنّ المقدورات لا تتناهى، وأراد أحدهما تحريك جوهر، وأراد الآخر تسكينه لم يخل من ثلاثة أمور: إما أن يتفق ما أراد كل واحد منهما، وهو محال لتأديته لجمع الضدين. وإما أن لا يتفق لأحدهما مراد، وذلك يؤدي لتعجيزهما، ولعرو المحل عن قبول الضدين. وإما أن يتفق

[32]- أحمد زروق، **شرح عقيدة الغزالي**، سبق ذكره، ص 18

[33]- المرجع نفسه، ص 34

[34]- المرجع نفسه، ص 34

[35]- المرجع نفسه، ص ص 42 - 43

مراد أحدهما دون الآخر، فيعجز صاحبه، ويلتحق هذا الذي تعدت إرادته بالعاجز لأنه مثله، لأنّ ما جاز عن المثل جاز على مماثله، فيلزم عجزه ولا يكون واحداً منهما إلهاً [...] **"ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به"**[المؤمنون: 118]. فظهر أنه الواحد من جميع جهات الوحدانية **"ليس كمثله شيء"** ولا هو مثل شيء، أي لا يمثل بشيء سابق شبه به، إذ لا سابق ولا تشبيه، ولا يمثل به شيء لاحق، إذ لا لاحق له في الوصف ولا مثيل. قال الله تعالى: **"ليس كمثله شيء وهو السميع البصير"**[الشورى: 11]. وقد قال الواسطي ـ رحمه الله تعالى ـ: ليس كذاته ذات ولا كاسمه اسم، ولا كصفته صفة، ولا كفعله فعل، إلا من حيث موافقة اللفظ. وجلت الذات القديمة عن أن تكون لها صفة حديثة كما استحال أن يكون للذات المحدثة صفة قديمة. قال الإمام القشيري ـ رحمه الله ـ: هذه الحكاية تشتمل على جوامع مسائل التوحيد. وكيف تشبه ذاته ذات المحدثات، وهي بوجودها مستغنية. وكيف يشبه فعله فعل الخلق، وهو لغير جلب أنيس أو دفع نقص حصل، ولا بخواطر أعراض وجدت، ولا بمباشرة ولا معالجة ظهر. وفعل الخلق يخرج عن هذه الوجوه. وقال غيره من مشايخنا: ما توهمتموه بأوهامكم وأدركتموه بعقولكم، فهو محدث مثلكم"[36].

ب ـ قضية الفعل الإنساني

يخصص أحمد زروق حيزاً هامّاً للحديث عن مبحث خلق الأفعال، الذي ميز فيه بين اختيارات طوائف ثلاث، حصرها في الجبرية والقدرية وطائفة أهل السنّة التي ينتمي إليها، ويصفها في ثنايا كتابه بـ"عصابة الحق"، كما يحلو له القول وتكرار القول[37]. يقول مورداً هذه الطوائف: "اعلم أنّ الناس في خلق الأفعال على ثلاث طوائف: **الأولى:** طائفة تسمى الجبرية ذهبوا إلى أنّ العبد لا يكتسب شيئاً من أعماله، فنسبوا الجور بالتعذيب، وأبطلوا الشرائع والأحكام. والرد عليهم عقلاً بأنّ العاقل يفرق بين حركة الرعشة وحركة الاختيار والتكليف بوجه الاختيار، لا من وجه الاضطرار. ونقلا قوله تعالى: **"لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت"**[البقرة: 286]. وقوله تعالى: **"لا يقدرون على شيء مما كسبوا"**[البقرة: 264]. وقوله عز وجل: **"من قبل أن تقدروا"**[المائدة: 34]. إلى غير ذلك.[...] **الثانية:** طائفة تسمى القدرية. قالوا إنّ العبد يخترع أفعال نفسه ويضلها ويهديها. قالوا: ويفعل العبد عشرة أشياء من صفاته: العلم، والجهل، والشك، والظن، والفكرة، والنية، والاعتقاد، والكلام، والحركة، والسكون. ومذهبهم في تلك العشرة متعلق على الأمر والنهي والثواب والعقاب.[...] والرد عليهم على أنّ القدرة تتعلق بالوجود عندهم، والوجود من حيث هو وجود لا يختلف، وإنما تختلف الأشياء بالأحوال. فلو كان العبد خالقاً للأفعال للزم أن يكون خالقاً للأجسام والأعراض

[36]- المرجع نفسه، ص ص 44 - 45 - 46

[37]- يقول في مكان آخر على سبيل المثال: "هذا مذهب أهل الحق، وعصابة أهل السنّة، وقد مرت براهينها مع تفاصيلها". المرجع نفسه، ص 132

جميعاً، واتصف بوصف الربوبية، وهو باطل وللزمهم إلهين.[...]. **الثالثة:** طائفة أهل السنّة وعصابة الحق، قالت: إنّ العبد مجبور في غير اختياره، بل إنّ له قدرة تقترن بالمقدور ولا تؤثر فيه. وكذلك هي معه في المحل الواحد، فإنّ محلها العضو المتحرك. فهي تتعلق بالمقدور ولا تؤثر فيه. وقد قال تعالى: **"لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت"**. فجعل الثواب والعقاب من وجه الكسب لا من وجه الجبر. وقد قال بعض المتأخرين من شيوخ شيوخنا شعراً:

مذهبنا أنّ لنا قدرة حادثة لسنا بها نقدر
خالقنا أباح إطلاقها في قوله من قبل أن نقدر

وقال بعضهم: لم يزل الخلاف في هذه المسألة من لدن آدم عليه السلام إلى الآن، ولا يرتفع إلا أن ينكشف الغطاء في الدار الآخرة"[38]. فالمراد من قول الغزالي: **"خلق الخلق وأعمالهم"**، فهو الذي يفسره أحمد زروق بقوله: "فأعمالهم حسنها وغيره خلق له، كما أنه خالق ذواتهم، لأنّ موجد المركب موجد أجزائه وأحكامه، وإلا فليس له. قال تعالى: **"والله خلقكم وما تعملون"**[الصافات: 96]. أي خلق ما تعملون، تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد، أو يكون خالق لشيء إلا هو رب العباد، ورب أعمالهم.

وقد حكي أنّ عبد الجبار الهمذاني أحد أئمة المعتزلة اجتمع يوماً مع أبي إسحاق الإسفراييني. فقال عبد الجبار: سبحان من تنزه عن الفحشاء.

ففهم عنه الأستاذ أبو إسحاق أنه يريد عن خلقها، وأنها كلمة حق أريد بها باطل.

فقال الأستاذ: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء.

فالتفت إليه عبد الجبار وعرف أنه فهم عنه.

فقال: أيريد ربنا أن يعصى؟

فقال الأستاذ: أيعصى ربنا قهراً.

فقال عبد الجبار: أرأيت إن منعني الهدى، وقضى علي بالردى، أحسن إلي أم أساء؟

[38]- المرجع نفسه، ص ص 148 - 149 - 150

فقال له الأستاذ: إن منعك ما لك فقد أساء، وإن منعك ما له يختص برحمته من يشاء. فانصرف الحاضرون وهم يقولون: ليس والله عن هذا جواب"[39].

يقول أحمد زروق في شروحه على الغزالي، وتدقيقاً في تفسيره لعبارة **"لا يشذ عن قبضته مقدور"**: "[...] قد تكلم علماؤنا في الكسب. فقال الأستاذ: الكسب فعل فاعل بمعين. والاختراع: فعل فاعل لا بمعين، ومثله يقوى بحمله شيء، وآخر يعجز عن حمله إلا بمعين. وللإمام وإمام الحرمين في ذلك مذهب لا حاجة به هنا. قال الفهري: والحق أنّ الواقع في ألسنة (الناس) في حصول الفعل من العبد، أنّ الله خلق الأعضاء على وجه يستعد كل عضو بذلك الأمر المعين منه. فإذا خطر بباله أمر ما واعتقد أنه ملائم أوصاف ترتب لهم. وهو أول درجات القصد، فإذا تأكد قصده لإيقاعه أو تركه، صار عزماً. وحينئذ أجرى الله عادته بإمداده بخلق القدرة عليه. قال تعالى: **"من كان يريد العاجلة"**[الإسراء: 18]. فرتب الإمداد على الإرادة منهم إذا شاؤوا ذلك الإمداد وهو المعبر عنه بالتوفيق والخذلان. وقال ابن عرفة: الكسب عبارة عن مقارنة الفعل الواقع بقدرة الله تعالى لملامته لنفس من خلق الله الفعل له. انتهى. وهو قريب من الله قبله، فتأمل ذلك، واعرفه حقه. وقد نفت الجبرية الكسب، واعتمدته القدرية أصلاً"[40]. فالله متصرف في ملكه، ولا يجب عليه شيء. "من أثابه فبفضله، ومن عاقبه فبعدله.[...] وخالفت المعتزلة في هذا كله، فقالوا: بوجوب مراعاة الأصلح وغيرهما، ثم انجر بهم الحال إلى القول إنّ العبد يخلق أفعاله فجعلوا مع الله إلهاً آخر. تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً"[41].

وتقاطعاً مع ذلك، يرى أحمد زروق في شرحه لعبارة: **"وما لم يشأ لم يكن"**: "قال الإمام الفخر ـ رحمه الله تعالى ـ: ممّا يتمسك به في هذا الأفضل إجماع السلف الصالح قبل ظهور أهل الأهواء على كلمات متلقيات غير معدودة من المجملات، وهو قولهم: ما شاء الله كان، ما لم يشأ لم يكن. وقد قال تعالى: **"وما تشاءون إلا أن يشاء الله"**.[...] إلى غير ذلك من الدلائل القرآنية والحديثية التي لا يصح العدول عن ظاهرها إلا بأمر خارج عن العقل. قال الإمام: ولنا في العقل مسلكان: أحدهما: البناء على خلق الأفعال.[...] الثاني: أن تقول اتفق مثبتو الخالق على تعاليه وتقدسه عن سمات النقص/ ووصف القصور، ثم اتفق أرباب الألباب على أنّ نفوذ المشيئة أصدق آيات السلطان، وأحق دلالات الكمال ونقيض ذلك دليل نقضه. قال: فإذا زعمت المعتزلة أنّ معظم ما يجري من العباد، فالرب كاره له، وهو واقع على كراهته، فقد قضوا بالقصور"[42]. ويتعرض أحمد زروق لنفي المعتزلة للإرادة، ولا يجد غضاضة في نعت اختيارات المعتزلة في الإرادة الإلهية بالتخبيط، عندما

---

[39]- المرجع نفسه، ص ص 90 -91

[40]- المرجع نفسه، ص 94

[41]- المرجع نفسه، ص 147

[42]- المرجع نفسه، ص ص 106 - 107

يتحدث عن الجبائي قائلاً: "وقال الجبائي منهم بإرادات حادثة غير قائمة بمحل، ولا مرادة في أنفسها في تخبيط لهم لا دليل عليه ولا برهان ولا حجة ولا بيان، والحق أنّ الله تعالى موصوف بالإرادة"[43].

وصفوة القول: إنّ للأشاعرة الذين ينتظم أحمد زروق في سلكهم تأويلاتهم التنزيهية التي يلتجئون إليها كلما استدعت الضرورة العقلية ذلك. وكما ختم أحمد زروق شرحه على تقدير الأرزاق والآجال. "وما ورد من زيادة الرزق والأجل بصلة الرحم ونحوه فله تأويلات عند الأئمة، فانظره"[44]. وقد رأينا أنّ مفهوم الكسب قد بلغ الغاية في الدقة والرقة مع الأواخر، بعد أن كان قد بلغ الغاية في الخفاء مع الأوائل. فثالوث الكلام والكسب والرؤية من أخطر القضايا التي ينبغي الاحتياط فيها، وإلجام اللسان عنها.

د ـ معجم أحمد زروق

لعل أهم ميزة تسترعي انتباه الباحث في فكر أحمد زروق، تتمثل في حرصه على تحديد معاني المصطلحات والمفاهيم المركزية في الكلام والتصوف، ممّا يجعلنا نعتقد بوجود معجم متناثر في تضاعيف كتابات أحمد زروق. ويمكننا أن نختار بعض هذه المفاهيم من مبحث الكلام، ونقتطف منها ما يلي:

الرشد: ضد الغي وهو ما فيه مشقة ومضرة[45].

التأييد: التقوية والعضد والنصرة[46].

الند: هو الموصوف بما وصف به مقابله[47].

الجوهر: ما أشغل فراغاً[48].

الجوهر هو المتحيز القابل للأعراض[49].

---

[43]- المرجع نفسه، ص 112

[44] ـ المرجع نفسه، ص ص 92 - 93

[45]- المرجع نفسه، ص 21

[46]- المرجع نفسه، ص 26

[47]- المرجع نفسه، ص 30

[48]- المرجع نفسه، ص 41

[49]- المرجع نفسه، ص 42

العرض: حادث لطروئه على محله وانتفاؤه بعد وجوده. إذ العرض هو المعنى القائم بالجوهر. وقد قالوا لا يبقى زمانان ولا الزمان الفرد[...] وقد حصد المتكلمون العالم في الجوهر والعرض"[50].

المثلان: كل موجودين متفقان في جميع صفات النفس، فما جاز على المثل جاز على مماثله[51].

المثلان: "كل موجودين مشتركان فيما يجب ويجوز ويستحيل"[52].

النقيضان: "لا يجتمعان ولا يرتفعان لحركة السكون، لأنّ من عقل جسماً لا متحركاً ولا ساكناً، كان لمتن الجهل راكباً، وعن نهج الحق ناكباً"[53].

الضدان: "لا يجتمعان وقد يرتفعان كالسواد والبياض"[54].

الخلافان: "كل موجودين غير متفقين في جميع صفات النفس. والغيران: نحواً منهما. والمثلان ضدهما، فانظر ذلك، فإنه مهم على من أراد الكلام"[55].

العالم: عندهم [المتكلمون] عبارة عن كل موجود سوى الله تعالى وصفاته ذاته[56].

القدرة: "الصفة المقتضية للإيجاد، وتتعلق بالشيء قبل وجوده تعلقاً صلاحياً. وحال وجوده تعلقاً تنجيزياً"[57].

الاختراع: "الإيجاد من غير سبق وجود"[58]

الإيجاد: "الإخراج من العدم إلى الوجود"[59].

---

[50]- المرجع نفسه، ص 43
[51]- المرجع نفسه، ص 42
[52]- المرجع نفسه، ص 44
[53]- المرجع نفسه، ص 51
[54]- المرجع نفسه، ص 51
[55]- المرجع نفسه، ص 51
[56]- المرجع نفسه، ص 43
[57]- المرجع نفسه، ص 83
[58]- المرجع نفسه، ص 90
[59]- المرجع نفسه، ص 90

الإبداع: "افتتاح الوجود من غير مثال سبق"[60].

الرزق: "كل منتفع به حلالاً كان أو حراماً، خلافاً للمعتزلة"[61].

الكسب: "قال الأستاذ: الكسب فعل فاعل بمعين[...] وقال ابن عرفة: الكسب عبارة عن مقارنة الفعل الواقع بقدرة الله تعالى لملائمته لنفس من خلق الله الفعل له[...] وقد نفت الجبرية الكسب، واعتمدته القدرية أصلاً"[62].

الاختراع: "فعل فاعل لا بمعين"[63].

الكفر: "التكذيب بالله ورسوله، أو بما جاء عنهما أو ببعضه"[64].

الطاعة: "اتباع المطلوب شرعاً"[65].

المعصية: "مخالفة أمر الله الواجب"[66].

الملك: "عالم الحس والخيال"[67].

الملكوت: "عالم الغيب والمعاني"[68].

خاتمة عامة

من خلال هذا العرض نخلص إلى أنّ التصوف لدى أحمد زروق تتداخل علومه ومباحثه مع علوم ومباحث أخرى، فهو فقه وكلام وتصوف، صدر وعجز، كله داخل في كله، وأول علومه مرتبط بالأخير منها، بل كل علم منه تكملة لما قبله وتوطئة لما بعده، وكل علم منه كالشرح للذي قبله، والذي قبله أيضاً كأنه شرح

---

[60]- المرجع نفسه، ص 90
[61]- المرجع نفسه، ص 92
[62]- المرجع نفسه، ص ص 94 - 95
[63]- المرجع نفسه، ص 94
[64]- المرجع نفسه، ص 104
[65]- المرجع نفسه، ص 104
[66]- المرجع نفسه، ص 105
[67]- المرجع نفسه، ص 105
[68]- المرجع نفسه، ص 105

له، فكل علم أو مبحث إنما هو كالتكملة أو كالمقدمة، فأوسطه طرفاه، وآخره مبتدأه، وأوله منتهاه، يعرف ذلك من سلك مسلك العقلانية المرنة كالإمام الغزالي في المشرق وأحمد زروق في المغرب، الذي كان قاسياً مع المعتزلة. وبذلك تتبدى لنا بعض خيوط العقلانية الجديدة المرنة والواسعة في الغرب الإسلامي مع الفقيه الصوفي أحمد زروق الذي قعد القواعد لعلم التصوف، وأصبح العقل معه ملقحاً بالتصوف وواسعاً إلى أبعد الحدود يستوعب الفقيه والمتكلم الأشعري والمتصوف دون تعصب أو إقصاء لأحد على حساب الآخر كما تفعل العقلانية الصارمة التي تدخل المضايق التي لا حاجة بها، وتريد أن تجعل العقل يصول ويجول في ما وراء طوره. فقد قاد هذا الفقيه الصوفي المتعدد الجوانب والمتشعب المباحث عملية المصالحة بين المتكلمين الأشاعرة والمتصوفة، عبر الجمع المتوازن بين مبحثيهما، وحمل لواء عملية **الإصلاح الديني** وتجديد **إحياء علوم الدين** عبر عملية ممارسة النقد والتعرية والمواجهة والإصداع بالحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالكلمة الطيبة، وسحب بساط الشرعية عن الحوادث والبدع الصوفية المتراكمة التي أضحت سمة زمان التراجع وعصر الانحطاط وليل المعرفة للحيلولة دون هدم الملة التي يصدق على المبتدعين الجهلة الذين يبتدعون فيها ما ليس منها، قول الشاعر:

يفتخرون بأجداد لهم سلفوا نعم الجدود ولكن بئس ما خلفوا

فاستأنف عن جدارة واستحقاق مشروع الغزالي الذي يعتبر أحمد زروق ثمرة من غرس تعاليمه الصوفية. فهو الفقيه والمتكلم الأشعري قبل أن يتنسم ريح التصوف، وهو الفقيه والمتكلم الأشعري بعد أن تنسم ريح التصوف. "لقد سار الاتجاه الفقهي والصوفي في تكوين الشيخ زروق جنباً إلى جنب، فهو لم يبتدئ فقيهاَ لينتهي صوفياً، ولم يبتدئ صوفياً لينتهي فقيهاً، بل إنّ الاتجاهين الفقهي والصوفي سارا جنباً إلى جنب في تكوينه، وبالتالي في جميع كتبه بعد ذلك، يؤثر أحدهما على الآخر ويكمله ولا يلغيه ليشكل المدرسة الفقهية الصوفية الزروقية القائمة على التكامل بين الشريعة والحقيقة"[69]. هذه المدرسة المتكاملة التي تتخذ من النص الديني منطلقها ومآلها، ومرجعها في ما تبقي وتذر. وتحرص على الأحوال جنباً إلى جنب مع إقامة رسوم الملة والاشتغال بالمنطوق والمفهوم، لتجري حركات أهل الأحوال بمقتضى الشرع والحكمة. وبذلك تعطي لكل ذي حق حقه، ولا تحكم للصحيح من الكلام والتصوف الصادق بحكم السقيم المعلول، ولا للمعلول السقيم من دعوة تعصب المتفقهين إلى إزالة المشروعية الدينية عن التصوف، وبدع غلو الممارسات التي تنسب نفسها للصوفية بحكم الصحيح. إذ يظل دفاعه عن التصوف شديداً، وهو ما يجعلنا نستحضر السنوسي في تأملنا للعديد من

[69]- محمد طيب، مقدمة كتاب **عيوب النفس ودواؤها**، تأليف أحمد زروق، وعلى هامشه كتاب **عيوب النفس** للسلمي، تحقيق وشرح محمد طيب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 2010، هامش الصفحة 21

القضايا التي أتينا على ذكر بعضها لدى أحمد زروق. "إنّ مذهب السنوسي في ذلك، هو مذهب الشيخ أحمد زروق ذاته. حيث يرى هذا الأخير أنّ أسلم سبيل لولوج طريق الصوفية هو الذكر. وأنّ أفضل الذكر هو الذكر بالأسماء الحسنى بغية التعلق والتخلق بمعانيها، والذكر بالشهادتين. ويرى شأنه في ذلك شأن السنوسي أنّ الذكر بمجرد الشهادة الأولى، لا إله إلا الله، وإهمال الثانية، محمد رسول الله ـ خطأ فادح[...] فذكر الشهادتين هو أقصى العبودية[...] ولأجل ذلك اعتبر السنوسي الاقتصار على ذكر الشهادة الأولى وإهمال الثانية استدراجاً إلى رفض الشريعة والانحلال من ربقتها وتعطيل رسومها. ويرفض زروق الكرامة بمعناها الشائع، أي بمعنى خرق العادة، لأنها قد تكون من سمات المستدرجين. والكرامة الحقيقية، في نظره، كرامة العقيدة، بازدياد اليقين وحصول المشاهدة، وكرامة العمل باتباع الطريق قويماً دون ادعاء ولا تظاهر[...] وليس غريباً أن يتشابه مذهب السنوسي ومذهب زروق في طريق الفقراء، فالأول تتلمذ للثاني وهو في طريقه إلى الحج"[70]. ويردف أحمد العلمي حمدان الذي يتتبع أوجه التشابه بين الرجلين، قائلاً: "ولعلاقة السنوسي بتصوف زروق يكون شاذلياً في مذهبه. فقد أجمع مؤرخو الطرق على إلحاق الزروقية بالشاذلية، لكون زروق عرف بدفاعه الشديد عن الشاذلية، وبشرحه لكثير من نصوصها[...]غير أنّ ثمة أصولاً أخرى متضمنة في تعاليم زروق، بالإضافة للأصول الشاذلية، كعلو الهمة وحفظ الحرمة وحسن الخدمة ونفوذ العزمة وتعظيم النعمة، وهي أصول قادرية. فقد كان لزروق سندان: أحدهما يصله بأبي الحسن الشاذلي، والآخر يصله بعبد القادر الجيلاني. وعلاقة الزروقية بالقادرية تستتبع علاقة تصوف السنوسي بها[...]. على أنّ الشاذلية والقادرية ثمرة من غرس واحد، تعاليم الغزالي الصوفية"[71]. فالناظر في نصوص أحمد زروق يلاحظ حضوراً بارزاً لنسق صاحب "الإحياء" في مختلف مسارات هذه النصوص. فالأفكار الواردة فيها كثيراً ما يحيل منطوقها إلى مؤلفات الغزالي. وحسبنا أن نشير إلى كثرة استشهاد أحمد زروق بأقوال الغزالي، واعتمادها قاعدة نظرية للحسم في العديد من المسائل والقضايا.

وهكذا يليق بأحمد زروق الذي عمل على شرعنة التصوف وانتزاع المشروعية له وتطهير الملة من أوساخ البدع والشبهات ومحدثات الأمور التي ليست من التصوف بالأصالة ولا بالعرض، وتمييز رسوخ القدم من زللها في المنتسبين إليه، لقب **محتسب الصوفية**، الذي استأهله عن جدارة واستحقاق.

---

[70]- أحمد العلمي حمدان، **فلسفة الفكر الديني بين السنوسي والمغيلي**، القسم الثاني، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الفلسفة تحت إشراف علي سامي النشار، السنة الجامعية 1978 - 1979، رسالة مرقونة بكلية الآداب، جامعة محمد الخامس ـ الرباط، ص ص 290 - 291

[71]- المرجع نفسه، ص 291

مسرد المراجع والمصادر:

1- المصادر:

- أحمد زروق، **شرح عقيدة الغزالي**، علق عليه ووضع حواشيه السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة 2006م – 1427هـ.

- أحمد زروق، **عدة المريد الصادق: من أسباب المقت في بيان الطريق القصد وذكر حوادث الوقت**، ضبطه وصححه وعلق عليه عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2007م - 1428م.

- أحمد زروق، **كتاب النصائح** (فوائد ضرورية في عقائد الإيمان القلبية والمقامات والأحوال الروحية)، تحقيق السيد يوسف أحمد، المجلد الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2010

- أحمد زروق، **عيوب النفس ودواؤها**، وعلى هامشه كتاب **عيوب النفس** للسلمي، تحقيق وشرح محمد طيب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2010

- محيي الدين بن عربي، **فصوص الحكم**، جزءان في مجلد واحد، والتعليقات عليه بقلم أبي العلا عفيفي، دكتوراه في الفلسفة من جامعة كمبردج، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

- أبو الحسن الأشعري، **رسالة استحسان الخوض في علم الكلام**، أوردها عبد الرحمن بدوي في كتابه **مذاهب الإسلاميين**، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، آذار (مارس) 1983

- عبد الجبار (القاضي)، البلخي (أبو القاسم) والجشمي (الحاكم)، **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، تحقيق المرحوم فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، 1393 – 1974

2- المراجع:

- أحمد العلمي حمدان، **فلسفة الفكر الديني بين السنوسي والمغيلي**، القسم الثاني، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الفلسفة تحت إشراف علي سامي النشار، السنة الجامعية 1978 - 1979، رسالة مرقونة بكلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- ناجي حسين جودة، **التصوف عند فلاسفة المغرب: ابن خلدون أنموذجاً**، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1427هـ، 2006م.

- عبد الرحمن بدوي، **تاريخ التصوف الإسلامي: من البداية حتى نهاية القرن الثاني**، الناشر: وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى 1970، الطبعة الثانية 1978

- توفيق الطويل، **في تراثنا العربي الإسلامي**، سلسلة عالم الفكر 87، جمادى الآخرة 1405هـ/ مارس (آذار) 1985م.

- كامل مصطفى الشيبي، **الصلة بين التصوف والتشيع: "العناصر الشيعية في التصوف"**، الجزء الأول، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، مراجعة ومزيدة (في جزأين)، بيروت 1982م.

- محمد المصباحي، تقديم **ندوة ابن عربي في أفق ما بعد الحداثة**، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 107، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، الطبعة الأولى 2003

- محمد المصباحي، **نعم ولا: ابن عربي والفكر المنفتح**، منشورات ما بعد الحداثة، الطبعة الأولى 2006

- سعاد الحكيم، تقديم لكتاب **المعجم الصوفي: الحكمة في حدود الكلمة**، دندرة للطباعة والنشر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1401 هـ - 1981م.

3- المقالات:

- مقداد عرفة، "ابن عربي حاضراً ومستقبلاً"، ضمن، **ندوة ابن عربي في أفق ما بعد الحداثة**، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 107، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، الطبعة الأولى 2003

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com